

مقدمة

أكثر من ستين عاماً مضت منذ إنشاء دولة إسرائيل لم يعرف الشرق الأوسط طواها السلام، فقد تخللتها ثمانى حروب خاضتها ضد الدول العربية حصدت بها الآلاف المؤلفة من الأرواح، ودمرت آلاف المنازل والبنى الأساسية، وأوقفت التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من دول المنطقة، وأشاعت مشاعر العداة والكراهية بين شعوبها .

وقد حدث كل ذلك فى ظل النظام الدولى الذى تحكمه مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الذى وضعه ممثلو الشعوب التى آلت على أنفسها «أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف» وأن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد، وأن تحدد الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة وتدفع بالرقى الاجتماعى قدماً وترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح» .

لم تتحقق تلك الآمال فى منطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت هذه المنطقة امتداد النظام الذى سادت فيه القوة العلاقات الدولية، وتغلبت فيه مطامع الدول الاستعمارية، فشنت الحروب التى سببت الويلات التى أراد واضعو الميثاق وضع حد لها .

فى ظل النظام السابق، تحالف الاستعمار البريطانى مع الحركة الصهيونية لتحقيق هدفها بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين بما يخدم مصالح بريطانيا العظمى فى تأمين طرق المواصلات إلى مستعمراتها والدفاع عن قناة السويس وعزل مصر والحد من نفوذها، على دول الشرق العربى .

لم يتوقف الجانبان أمام ما كان واضحاً من أن المشروع الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة ولن يتحقق إلا على حساب الشعب العربى الفلسطينى وانتهاك حقوقه المشروعة

فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وبغير النكوص عن التعهدات التى التزمت بها بريطانيا للعرب مقابل قيامهم بالثورة الكبرى ضد الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى ، وكان وعد « بلفور » وصك الانتداب البريطانى على فلسطين تشوبهما أسباب البطلان ، كما كانت المقاومة الفلسطينية التى لم تنقطع للانتداب والمشروع الصهيونى من الأدلة الواضحة على الأخطار التى يحملها تنفيذها رغم أنف أصحاب البلاد الأصليين لأمن المنطقة بأسرها ، وكان المأمول أن تتدارك المنظمة الدولية التى أقيمت على أساس احترام حق الشعوب فى تقرير المصير فتعلن إقامة الدولة الفلسطينية بالأغلبية الساحقة لسكانها - إلا أنها لم تستجب للمطالب العربية وإن كانت اعترفت بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة فى جزء من أراضيه .

وتحقق بقرار التقسيم ما كان « تيودور هرتزل » يحلم به منذ نصف قرن ، ولكن ذلك لم يكن كافياً فى نظر خلفائه الذين اتسعت مطامعهم لتشمل ما يعتبرونه « أرض إسرائيل التاريخية » ، ومن هنا كان قبول « دافيد بن جوريون » لقرار التقسيم بصفة مرحلية ، وتمكين الفرص لشن حروبه التوسعية من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضى العربية ، وسار خلفاؤه على نفس النهج رافضين إنشاء دولة فلسطينية مستقلة حتى على جزء من أراضى فلسطين .

وهكذا شهدت منطقة الشرق الأوسط هدم الأسس التى أقيم عليها النظام الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، فقد دأبت إسرائيل على انتهاك أهداف المنظمة الدولية ومبادئها ، وضربت عرض الحائط بقراراتها ، واستخفت بأحكام القانون الدولى والإنسانى وأهدرت حقوق الإنسان فى تعاملها مع العرب ومع الفلسطينيين بوجه خاص .

ويتناول الكتاب فى فصلين تمهيديين يبين العلاقات التى قامت بين الدول الكبرى والحركة الصهيونية ، والدور الذى لعبه عدد من خبراء الآثار والكتاب - بإيحاء من الحركة المذكورة - لاختلاق أسطورة إسرائيل القديمة على حساب التاريخ الفلسطينى .

أما الفصل الثالث ، فتتناول فيه موقف إسرائيل من الشرعية الدولية بوجه عام فنوضح أبعاد النظام الدولى المعاصر فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى

ومواثيق القانون الدولي الإنساني ومواقف إسرائيل منذ نشأتها من هذا النظام وإثبات أنها ترجع إلى طبيعة المشروع الصهيوني .

وفي الفصل الرابع ، نوضح انتهاكات إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وذلك بشرح أبعاد هذا الحق في القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة ، ونبين مدى صلاحية قرار التقسيم أساساً للشرعية الدولية التي تعترف للشعب الفلسطيني بهذا الحق وتؤكد قراراتها المتعددة .

ونبين في الفصل الخامس موقف الشرعية الدولية من حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وانتهاك إسرائيل لهذه الحقوق .

وفي الفصل السادس ، نتحدث عن حظر استخدام القوة في النظام الدولي المعاصر وانتهاكات إسرائيل لهذا الحظر في مواقفها من الفلسطينيين وعلاقتها مع الدول العربية . كما نشرح أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلية المخالفة للشرعية الدولية .

وأما الفصل السابع ، فخصص للاحتلال الحربي الإسرائيلي للأراضي العربية وممارساته التي تمثل انتهاكات صارخة لأحكام القانون الدولي .

ونتناول في الفصل الثامن انتهاكات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ورفض تنفيذها .

وفي الفصل التاسع نشرح مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة باعتباره مبدأ مستقراً من مبادئ القانون الدولي المعاصر ، ونبين المطامع التوسعية الإسرائيلية في الأراضي العربية انتهاكاً لهذا المبدأ .

وأما الفصل العاشر ، فنتناول فيه بالتفصيل انتهاكات إسرائيل لأحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان .

ونستعرض في الفصل الحادي عشر المفاوضات والاتفاقات العربية الإسرائيلية ومواقف إسرائيل خلال هذه المفاوضات وتجاه تفسير الاتفاقات وتنفيذها .

وفي الفصل الثاني عشر ، نتناول أبعاد وآثار العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

وأخيراً - نناقش في الفصل الثالث عشر وسائل مقاضاة إسرائيل ومدى فاعليتها .

والله ولي التوفيق ،

سفيره فى - استانبول - بتعليماته لكى يقنع السلطان وحاشيته بأن الحكومة الإنجليزية ترى أن الوقت أصبح مناسباً لفتح أبواب فلسطين أمام هجرة اليهود إليها . وفى رسالة تالية بتاريخ أول ديسمبر ١٨٤٠ كتب - بالمرستون - إلى سفيره لإقناع السلطان العثمانى بخطورة أهداف «محمد على» التوسعية وبأن «العازل الذى يمكن التفكير فيه هو توطين اليهود فى فلسطين» .

وكانت الأجواء مهياًة لتقبل الفكرة مع ازدياد تدفق أعداد كبيرة من يهود روسيا وپولندا إلى دول غرب ووسط أوروبا نتيجة للغارات الانتقامية والاضطهاد الذى تعرضوا له بسبب اتهامهم بالتورط فى اغتيال - ألكسندر الثانى - ، وقد أثارت هذه الهجرة التيارات المعادية للسامية والمناذية بالتخلص من اليهود بتهجيرهم إلى فلسطين ، وكانت محاكمة الضابط - دريفوس - وما صاحبها من حملة العداة لليهود السبب المباشر لإطلاق - تيودور هيرتزل - دعوته للصهيونية فى الكتيب الذى أصدره بعنوان « دولة اليهود» ثم بعقده مؤتمر بازل فى أغسطس ١٨٩٧ .

وقد ضمن - هيرتزل - كتابه أفكاره التى تتلخص فى أن معاداة السامية ظاهرة أساسية فى الحضارة الغربية ولا يمكن التخلص منها ، وأن الحل الذى يطرحه هو إنشاء دولة لليهود وتهجير اليهود إليها ، الأمر الذى يحقق مصلحة الدول الغربية فى التخلص من الجاليات اليهودية المقيمة فيها ، فضلاً عن أن تشكل هذه الدولة حائطاً منيعاً ومتقدماً للحضارة الغربية فى وجه « الهمجية الشرقية» . واقترح - هيرتزل - إنشاء مؤسستين هما : جمعية اليهود التى تضطلع بمسئولية الشؤون القومية وتتعامل مع الحكومات للحصول على موافقتها ، والشركة اليهودية التى تقوم بتصفية الأنشطة التجارية لليهود المهجرين وتنظيم أنشطتهم فى الدولة اليهودية .

وقد تضمنت قرارات مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ إقامة المنظمة الصهيونية وحددت هدفها « إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين فى إطار القانون العام» ، كما حددت وسائل تحديد هذا الهدف باستيطان عمال الزراعة والصناعة لليهود لفلسطين وتنظيم اليهود فى كل دولة وتوحيدهم واتخاذ الخطوات للحصول على موافقة الحكومات لتحقيق الهدف الصهيونى . وحتى يحصل على موافقة الحكومات على المشروع الصهيونى ، أجرى - هيرتزل - الاتصالات بقيصر ألمانيا والسلطان العثمانى وقيصر